

500 دينار غرامة للسكاري

النواب يمنعون الخمر برا وجوا وبحراً

منع مجلس النواب في جلسته يوم أمس الثلاثاء بيع وشراء وشرب الخمر برا وجوا على حد قول رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن الوطني عادل المعاودة وتداولها في الأماكن العامة والخاصة وحتى في مطار البحرين الدولي وشركات الطيران البحرينية وعلى رأسها شركة طيران الخليج.



المهندس

وعلى الرغم من تحفظ الحكومة على جميع مداخلات النواب عند توقعهم على مبادئ وأسس مشروع القانون إلا ان المجلس اقر حظرها في غير الأحوال المصرح بها بقرار من وزير الصحة من أجل التجارب والبحوث العلمية أو الخاص بالأدوية الطبية استيراد أو تصدير أو تصدير أو بيع أو حيازة أو صنع أو تقطير أي مشروب مسكر أو تقديمه أو تناوله في الأماكن أو المحال العامة والخاصة. وقرر النواب معاقبة كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ومعاقبة مستغل المحل العام الذي وقعت فيه الجريمة أو مديره المسؤول إذا ثبت علمه بالجريمة بذات العقوبة على أن تضاعف العقوبة في حالة العودة في أي من الحالتين السابقتين. وتأتي قرارات النواب الأخير ضمن مشروع الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 م (المسكرات) والذي ينص في مادته الثانية على أن "يلغى قانون المسكرات لعام 1956، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

وزير "طار" لمنعه الخمر بالفنادق

دعا رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع المدني عادل المعاودة لعمل استفتاء على الشعب البحرين في مسألة منع بيع الخمر وقال "استفتوا الناس عن ذلك فتجدون انهم يرفضون حتى أولئك الأشخاص الذين يشربون الخمر يستجدونهم في قناعاتهم رافضين لفكرة الخمر وهم مبتلون بما يريدون الخلاص".

وأضاف "وصل الحال بنا ان يباع الخمر في شهر رمضان وقلنا ان الأمر سيتطور في الإصلاح الشامل (...). ولما اكتشف المجلس ذلك ووقف وقفته أمام الوزير طار الوزير فقط لأنه منع خمس فنادق من بيع الخمر".

وتابع "البرلمان صوت الشعب وعلى القيادة وجوبا ان تسمع لصوت الشعب خاصة اذا وافق الدين وهذه مهمة كل ولي أمر مسلم ان يحمي الدين".

من جانبه أكد وزير العدل والشؤون الإسلامية الشيخ خالد بن علي آل خليفة ردا على مداخلة المعاودة بان صوت الشعب والحكومة صوت واحد.

وقال "صوت الشعب وصوت الحكومة هو صوت واحد هو صوت وحدة البلد، كلنا نعمل في إطار واحد، فليس هناك فرق بين صوت الشعب وصوت الحكومة"، مضيفاً أن "الحكومة وافقت على اهداف المشروع، وقالت إذ تقدر الحكومة وقفه مجلس النواب فإنها توافق على المشروع بقانون مع ملاحظات لا تتعدى الصياغة القانونية".

العرقلة أشد معصية من شرب الخمر

حذر النائب عيسى أبو الفتح أعضاء مجلس الشورى من عدم تمرير القانون، قائلاً "ان عرقلة تمرير هذا القانون والكلام لك يا جاره - ويقصد بذلك مجلس الشورى- هو أسوأ وأكبر معصية من شرب الخمر والسكوت عن ذلك هو مساهمة في دعمه ومن يريد ان يدعم البحرين عليه مراجعة نفسه وتأمل من الأخوة في الشورى ان يدعمونا في تمرير القانون".

ورفض أبو الفتح في مداخلة الفكرة التي دعا إليها عدد من النواب وهي عمل استفتاء على الخمر، وقال: "لا استفتاء على شرع الله".

وأضاف "من يمنعه القانون أو يعارضه من المسؤولين كان في لحظة سكر، و نفتخر بأننا مسلمون، ومن يريد ان يجعل البحرين (لاس فيغاس) الخليج فو واهم".

من جانبه علق وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب عبدالعزيز الفاضل قائلاً: "الحكومة أبدت رأيها في القانون، ولا أجد ضرورة إلى التكلم بأن الحكومة والحكومة، والقانون معروض عليكم، ولكن الحديث عن الاستثمارات وربطها بالخمر ليس صحيحاً، فسياسة جذب الاستثمارات سياسة صحيحة". وطالب الفاضل بشطب العبارة التي قال فيها أبو الفتح إن "المسؤولين الذين يعارضون منع الخمر كانوا في لحظة سكر".

استيراد الميوعة والرقص

شن النائب حمزة الديري هجوما عنيفا على مهرجان ربيع الثقافة ووصفه بأنه "مهرجان للسخافة والمجون"، على حد قوله. وقال في معرض هجومه على وزيرة الثقافة الإعلام "ومن يعمل على ربيع الثقافة لا يمكن ان يقبل بمنع بيع الخمر لانه في حد ذاته ربيع للسخافة والسوق والمجون في هذا البلد وليس ربيعا للثقافة، وهو لم يبق راقصة أو سافلة إلا جيء بها لهذا البلد، وفي اليافطات الموضوعة على الشوارع استيراد الميوعة والمجون والرقص".

وفيما يتعلق بموضوع منع الخمر علق الديري قائلاً "أخجل من نفسي ان أتكلم في برلمان دولة إسلامية، وسأتخيل نفسي في برلمان دولة أخرى مثل مجلس اللوردات البريطاني، لأنه لا يوجد إنسان يحترم إسلامه ووطنه يجادل في هذا الموضوع".

وأضاف: "للاسف الحكومة في توجهها بعنوان السياحة والاقتصاد تأخذ البلد للكثير من الانزلاق في التحلل الأخلاقي، فالخمر تكلم عنه مجلس النواب كثيرا ورفع اقتراح للحكومة لمنع الخمر في المطار وفي طيران الخليج ولم يكن هناك استجابة أبداً".

وتابع: "والادى والامر من ذلك ان المحاكم تخفف العقوبة في حال كان المتهم سكرانا، بدلا من مضاعفتها للردع من الإقدام على الجرم".

وأشار الديري الى أن "ما يقال بان السياحة تتطلب المسكرات هو غير صحيح، وأنتمنى على النواب ان تكون لهم مواقف قوية وشجاعة في الدفاع عن قيم الإسلام وقيم المجتمع".

لا اعتدال فيما حرم الله

أوضح النائب علي سلمان أن "الدستور و جميع الوثائق التي تصدر للتعريف عن البحرين تظهر بأنها بلد مسلمة وعربية ، ولها تاريخ تنتمي لهذه الأمة، ولكن في كثير من تطبيقاتنا لا نجد مصداقا لهذا المعنى، ومن الامور التي تظهر بشكل جلي التي تخالف الركائز التي يتكون عليها مجتمعنا ومملكتنا، نجد أن ممارسة المخالفة للشرع ومنها الخمر تتم بشكل رسمي".

وأضاف "ولذا أوجه خطابي للحكومة، هذه الركائز والمنطلقات هي أساسية، وهي ليست مسألة يمكن التفاوضي عنها، ويجب احترامها وصياغة السياسات على أساسها، وليست مجالاً للعب والمناورة السياسية لا داخل البحرين ولا خارجها".

واستطرد "لما سافر لدولة أخرى تختلف معنا في العقيدة والثقافة، يتطلب منا ان نحترم هذه الدولة وشعبها، ونجد ان هناك منطقاً عقلائياً في ذلك، ونفس هذا المنطق يجري في بلادنا، ونقول ذلك للذين يطرحون فكرة ان البحرين يعيشون فيها أشخاص آخرين".

وتساءل "هل يراد من المجلس المنتخب والأمة ان تمر بما يخالف شرع الله مروراً؟ فهذا الموضوع ليس ثانوياً، ويعاب من يتصدى له بأنه غير معتدل، فأقول لا اعتدال فيما حرم الله، ولا مجاملة فيما حرم الله، وأؤمل ان يشمل هذا القانون شركة طيران الخليج، واذا كان التعديل لا يشمل سأقترح على الأخوة إضافتها".

نشعر بالعار عندما نتحدث

قال عضو كتلة الأصالة النائب غانم البوعينين انه "من الناحية الشرعية لا يجادل احد على حرمة هذا الوباء، ومن ناحية المنطق، فالعقل والمنطق يؤكدان ضررها على الانسان".

بينما قال النائب الفضالة: "اصبحتنا نشعر بالعار عندما نتحدث عن البحرين في الخارج".

أما النائب جلال فيروز فأكد أن "الخمر كلها شر، وهي رجس من عمل الشيطان، وهو رجس الذي وصفه الله في سورة المائدة، وهذه المسألة متفق عليها بين كل الفقهاء وكل المدارس الإسلامية بحرمة الخمر، ودستور مملكة البحرين يبين أن الدولة إسلامية، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لا يعني أن المصادر الاخرى تجيز التعامل مع الخمر". وطالب فيروز بـ "تشريع يحرم الخمر، ولا بد لذلك ان يكون من قبل الدولة، وهي التي تسمح باستيراده للبحرين، ويقال ان هناك مصالح مترتبة على وجود الخمر في البحرين، وكنا في نقاش مع تجار وقنعناهم ان المال الذي يأتي من خلال هذه الخمر سيتحول إلى دمار على مالك هذا المال".

وقال "المال الذي يدخل على الاقتصاد من خلال هذا الخمر فمآله إلى خسران، وهناك دول خليجية لا يسمح فيها ببيع الخمر، وإن كان هناك سماح فهو مقنن وبسيط جداً لبعض الأجانب، ولكن مع ذلك، فهو وبال حتى بهذه الكمية".

رأس الخطايا

رأى النائب خليل مرزوق أن "المسكرات هي رأس كل الخطايا، وأي إساءة لسمعة بلد إسلامي وعربي بسبب هذا الخبيث فهو امر غير مقبول ابداً من احد لا على نفسه ولا بلده".

وأكد انه "لا يمكن ان نتخلى عن اعتقادنا الراسخ في اسلامنا، واذا كان الاسلام يقول ان الخمر لا يمكن ان يربي او يجلب منفعة، فلا يتوقع من المسكرات ان تجلب منفعة من المسكرات". وأوضح انه "لا يمكن ان تكون هناك سياحة الا من خلال هذه السياحة الهابطة، لدينا الإمكانيات لكسب سياحة نظيفة، ولا اريد التذكير بان البحرين من مدن الخطايا".

أما النائب السيد عبدالله العالي بدأ مداخلة بالقول: "ما اسكر كثيره فقليله حرام"، وأضاف "الدول الغربية تحترم المسلمين وتخبرهم بأن بعض السلع لا تتناسب و عقيدتهم".

16 مليون لتر

استغرب النائب عبد اللطيف الشيخ الحديث في موضوع منع الخمر في البحرين من عدمه وقال: "من الغرابة ان نتكلم في هذا الموضوع، باعتبار ان البحرين مملكة إسلامية وان دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع".

وأوضح أن "حرمتهما جاءت لأنها تسبب ضرا للعقل والنفس والمال ومحق للبركة، وهناك سؤال وجهته لوزير الصناعة والتجارة في العام 2006 في الفصل التشريعي الأول حول كميات الخمر التي تستورد للبحرين، وصعقت للجواب الذي جاء، بأن كمية الخمر التي تصل للبحرين حوالي 15 مليون لتر في العام 2004، وفي العام 2005 وصل إلى 16 مليون لتر".

أما النائب عبد الحليم مراد فقد علق قائلاً "نستحي التكلم عن هذا الموضوع، ادعو مجلس الشورى للوقوف وقفه واحدة".